إيطاليا تخصص 17 مليار يورو لإنقاذ مصارفها المتعثرة

وكالات: أعلنت المفوضية الأوروبية السماح للسلطات الإيطالية بتخصيص مبلغ يصل إلى 17 مليار يورو لإنقاذ مصرفين في البندقية على وشك الإفلاس، وذلك وفق قواعد الاتحاد الأوروبي.
وستعتمد خطة الإنقاذ الحكومية على دعم بنك إنتيسا سان باولو، اكبر بنوك التجزئة في ايطاليا.
وعبرت دول الاتحاد الأوروبي عن قلقها حيال الوضع الخطير لبعض البنوك الإيطالية فيما تحاول روما مواجهة قروض متراكمة. وقال وزير المالية الإيطالي إن روما «ستتبنى إجراءات ضرورية لضمان استمرار عمل النشاط المصرفي على أكمل وجه وحماية كل أصحاب الحسابات الحاليين والودائع والأسهم».

«هيئة الصناعة» فرضتها منذ 3 سنوات والمصانع تكبدت الخسائر

مصانع محلية: أنقذونا من رسوم الإفراج الجمركي

هديل الخطيب

في الوقت الذي تعلو فيه النداءات بضرورة دعم المنتج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية لمؤازرة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، تشتكي مصانع محلية من استمرارية فرض رسوم الإفراج الجمركي من قبل الهيئة العامة للصناعة بواقع 80 دينارا لكل حاوية من المواد الكيماوية التي تستوردها المصانع، خصوصا ان تلك المشكلة تواجهها المصانع منذ ما يقارب 3 سنوات دون وجود حل جذري لمعاناتهم.

ليس ذلك فحسب، وإنما المشكلة تكمن في أن الشركة المؤهلة لفحص المواد الكيماوية المستوردة قد استثنت بعض المواد الأولية من الرسوم مثل مادة السيلكون منذ فترة وعادت لتفرض رسوم عليها مؤخرا، وتتساءل المصانع: كيف يمكن استثناء مادة معينة من الرسوم والعودة إلى فرض رسوم عليها مجددا؟ وهل هناك مقاييس محددة تبين طبيعة المواد الكيماوية التي ينبغي أن تخضع للفحص، ولاسيما أن المصانع المحلية لديها رخصة من قبل الهيئة العامة للبيئة لاستيراد مواد كيماوية؟

بطء تنفيذ مشروعات التنمية وعدم جدوى برنامج دعم الأصباغ زادا هموم الصناعة

شركات ستضطر إلى رفع أسعار منتجاتها

إنفاق مبالغ مالية طائلة مقابل رسوم الفحص العشوائي

مصانع أنفقت خلال عام واحد 140 ألف دينار مقابل الإفراج عن الحاويات

ضغوط ربحية

وتعقيبا على تلك القضية، يقول مدير عام شركة أصباغ الكويت عامر مقيد أن أرباح الشركة قد تأثرت جراء زيادة مصاريف الشركة من رسوم الإفراج الجمركي في الوقت الذي تشهد فيه مشروعات التنمية بطئا شديدا في التنفيذ ما يهدد مستقبل الصناعة المحلية في الكويت.

ويشير الى أن الشركة قد أنفقت خلال عام واحد ما يقارب 140 ألف دينار ومازلنا ندفع 80 دينارا على كل حاوية نستوردها من المواد الكيماوية اللازمة للتصنيع، مشيرا الى أن بعض المواد مثل المياه الخام ينبغي ان تعامل مثل مادة كربونات الكالسيوم التي تم استثناؤها من الرسوم.

واستغرب من فرض رسوم على «غالونين» من الاصباغ استوردتهما الشركة من ايطاليا، مطالبا الجهات المعنية بضرورة التحرك سريعا لإيجاد حل لمعاناة المصانع وارتفاع تكاليف التصنيع.

السيلكون عاد

من جهة أخرى، يقول مدير شركة صناعات البحر أيمن شجراوي انه تم فرض رسوم على مادة السيلكون بواقع 80 دينارا لكل حاوية بعد ان كانت معفاة من أي رسوم، لافتا الى أن الشركة تنفق على مادة السيلكون فقط ما يفوق الألف دينار شهريا.

ولفت إلى أن الشركة تنفق مبالغ طائلة مقابل رسوم الفحص العشوائي، مقترحا أن تطبق الهيئة العامة للبيئة نظام العينة العشوائية أي فرض رسوم على حاوية واحدة من مادة واحدة وليس على جميع الحاويات كما هو معمول حاليا.

وللعلم، رفعت الهيئة العامة للبيئة اقتراح بفرض آلية العينة العشوائية للمجلس الأعلى للبيئة، وذلك لتخفيف الأعباء المالية على المصانع، إلا أن المجلس لم يتخذ قرارا بهذا الشأن منذ 7 أشهر تقريبا.

وقال إن هناك حالة من الركود في سوق الأعمال بالكويت نتيجة التأخر في تنفيذ العديد من المشروعات المدرجة في خطة التنمية ما اثر بشكل كبير على ربحية المصانع المحلية.

رفع سعر المنتج

من ناحية أخرى، بينت مديرة الشؤون الإدارية في شركة أصباغ همبل غادة عيسى أن الشركات ستضطر الى رفع سعر منتجاتها اذا ارتفعت الكلفة المالية على المصانع جراء الرسوم التي تفرض بين الفينة والأخرى على المصانع في الوقت الذي ينبغي فيه على الدولة أن تشجع وتدعم المنتج الوطني.

وقالت إن الشركة تنفق مبالغ كبيرة نظرا لتطبيق الرسوم الجمركية على واردات المصانع المحلية وخصت بذلك شركات الاصباغ التي تعتبر معظم وارداتها كيماوية.

وبينت أن ارتفاع التكاليف على كاهل المصانع يترتب عليه تقليل المصاريف سواء عن طريق تسريح موظفين أو تقليص عدد الخدمات والسلع المقدمة، مشيرة الى أن ما يزيد الطين بلة أن القرار الاخير بخصوص صرف أصباغ مدعومة للمواطنين لا تربح منه الشركات بشكل كبير مقارنة بالتعاملات اليومية، داعية الى ضرورة دعم الصناعة المحلية.

تنقسم إلى تحديات فنية وأخرى استثمارية

تحديات مستقبلية تواجه صناعة تكرير النفط

أكد المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية الكويتي أن صناعة تكرير النفط تواجه تحديات مستقبلية تحتاج لجهود أكبر للتعامل معها بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية في هذا المجال.

وقال المركز في تقرير لـ «كونا» أمس ان هذه التحديات تنقسم إلى نوعين، الأول منهما يتعلق بالتحديات الفنية المرتبطة بطبيعة الصناعة فنيا ونوعيا، فيما يرتبط الثاني بالجانب الاستثماري.

وأوضح أن أبرز التحديات الفنية تتمثل في طبيعة النفط المنتج، إذ تختلف خصائص ومكونات النفوط الثقيلة عن الخفيفة من حيث صعوبات النقل وصعوبة التكرير المباشر في المصافي التقليدية.

وذكر أن المنتجات الناتجة عن تكرير النفط الثقيل تحتاج إلى عمليات معالجة لاحقة لتحسين مواصفاتها، إذ تقل نسبة المشتقات الخفيفة عالية الجودة ما ينعكس على قدرة المصافي على انتاج توليفة من المشتقات التي تلبي احتياجات الأسواق. وأوضح أن التحدي البيئي الذي تواجهه الدول المنتجة للنفط بصفة عامة والكويت بصفة خاصة يعد الابرز، لاسيما مع زيادة القيمة المضافة لإنتاجها بإقامة صناعات نفطية متكاملة لتقليل الصادر من النفط الخام مقارنة بالمشتقات. وبين أن الكويت تعمل على تقليل الآثار «السلبية الضارة» لهذه الصناعة والعمل على تطوير منشآتها النفطية لتواكب المتطلبات البيئة العالمية.

الكويت تسعى تطوير منشآتها النفطية لتواكب المتطلبات البيئية العالمية

تواجه صناعة تكرير النفط تحديات مستقبلية تهدد الأهداف الإستراتيجية

وحول التحديات الاستثمارية، أفاد «الديبلوماسي» بأن أبرزها التغيرات التي تشهدها أسواق النفط العالمية من حيث العرض والطلب وعدم استقراراهما ما يفرض حالة من عدم اليقين حول احتياجات هذه الصناعة وانتاجها وعوائدها.

وأشار إلى أن تلك التحديات تتضمن ارتفاع تكلفة تطوير مشاريع التكرير لتعديل هيكل الإنتاج بما يتوافق مع احتياجات الأسواق المحلية والعالمية. وأضاف أن تلك التحديات تتضمن أيضا حالة عدم اليقين التي تحيط بالأسواق على جانبي الطلب والعرض إذ شهدت مناطق اقتصادية مختلفة حول العالم تراجع في معدلات الطلب أو استقرار نسبي في مناطق مقابل ارتفاع معدلات الإنتاج من مناطق أخرى. وشدد «الديبلوماسي» على ضرورة تنفيذ خطط موسعة لترشيد استهلاك الطاقة في الدول المنتجة ومنها الكويت التي أعلنت عن خططها في هذا المجال في الوقت الذي تعد فيه صناعة التكرير أحد الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة.

ولفت إلى المنافسة الشديدة التي تشهدها الأسواق العالمية من منتجين فاعلين في تلك الصناعة مع تزايد قدراتهم على المنافسة المستقبلية وعلى رأسها الصين والهند واندونيسيا وماليزيا وڤيتنام إضافة إلى دول الخليج العربية التي تسعى كذلك لتسويق منتجاتها في الأسواق نفسها.

7,4٪ تراجع واردات الصين من النفط الكويتي

كونا: أظهرت بيانات حكومية صينية أمس أن واردات الصين من النفط الخام الكويتي تراجعت خلال مايو الماضي بنسبة 7,4٪ على أساس سنوي لتصل الى 318 الف برميل يوميا.

وذكرت البيانات الصادرة عن الادارة العامة للجمارك ان واردات الصين من النفط الكويتي تجاوزت مستوى 300 الف برميل يوميا للشهر الثالث على التوالي.

واضافت ان واردات الصين من النفط الخام زادت خلال الشهور الخمسة الاولى من العام الحالي بنسبة 5,6٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2016 لتبلغ 326 الف برميل يوميا.

واوضحت البيانات ان اجمالي واردات الصين من النفط الخام زاد خلال مايو الماضي بنسبة 15,4٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي ليصل الى 8,8 ملايين برميل يوميا.

وتبقى روسيا على رأس قائمة الدول المصدرة للنفط الى الصين حيث نمت صادراتها بنسبة 9,4٪ لتبلغ 1,36 مليون برميل يوميا تليها انغولا بنسبة 1,32 مليون برميل يوميا بزيادة تصل الى 79,2٪.

وحلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بعدما سجلت صادراتها من النفط الى الصين ارتفاعا بنسبة 8,6٪ الى مليون برميل يوميا خلال الشهر الماضي فيما حلت عمان والعراق في المرتبتين الرابعة والخامسة على الترتيب.

الذهب يهبط لأدنى مستوى في 6 أسابيع

رويترز: انخفضت أسعار الذهب 1٪ إلى أدنى مستوياتها في نحو 6 أسابيع خلال تعاملات أمس في ظل ارتفاع الدولار والأسهم الآسيوية قبل صدور مجموعة من البيانات الأميركية هذا الأسبوع.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 1,2٪ إلى 1241,89 دولارا للأوقية ليلامس أدنى مستوى له منذ 17 مايو.

وتراجع الذهب في العقود الأميركية الآجلة تسليم أغسطس 1,1٪ إلى 1243,10 دولارا للأوقية.

ويتوخى المستثمرون الحذر مع ترقبهم البيانات الأميركية التي تشمل ثقة المستهلكين في يونيو ومبيعات المنازل ومخزونات النفط الخام والبيانات المعدلة للناتج المحلي الإجمالي للاسترشاد بها على احتمالات رفع أسعار الفائدة.

وارتفعت الأسهم في أوروبا خلال تداولات أمس مع صعود أسهم البنوك الإيطالية بعد صفقة لتصفية مصرفين متعثرين، بينما ظل الدولار وعوائد السندات الأميركية قرب مستويات متدنية جرى تسجيلها في الآونة الأخيرة في ظل ضعف معدل التضخم الذي أثار تساؤلات بخصوص آفاق السياسة النقدية.

ويتأثر الذهب كثيرا بارتفاع أسعار الفائدة الذي يزيد من تكلفة الفرصة البديلة الضائعة على حائزي الأصول التي لا تدر عائدا مثل المعدن الأصفر بينما يعزز الدولار المقوم به.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى نزلت الفضة 1,4٪ إلى 16,46 دولارا للأوقية بينما خسر البلاتين ما يصل إلى 0,6٪ مسجلا 920,40 دولارا للأوقية.

وارتفع البلاديوم 0,3٪ إلى 854,25 دولارا للأوقية بعدما سجل في الجلسة السابقة أكبر هبوط له بالنسبة المئوية خلال التعاملات منذ 25 يناير.

حاجز أستراليا المرجاني يضخ 29 مليار دولار على السياحة

لندن ـ رويترز: قدر خبراء في شركة «ديلويت» القيمة الاقتصادية للحاجز المرجاني الكبير الذي يعتبر رمزا للأستراليين لا يقدر بثمن، بـ56 مليار دولار أستراليا، ما يعادل 42 مليار دولار.

والحاجز مدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، وهو مهدد راهنا بالاحترار المناخي والتسربات الزراعية والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل رفع الوعي بالغنى الذي يمثله الحاجز المرجاني الممتد على 2300 كيلومتر، كلفت مؤسسة الحاجز المرجاني الكبير شركة «ديلويت أكسيس إيكونوميكس» تقدير «القيمة» الاقتصادية والاجتماعية لهذا الموقع.وفي تقرير نشر أمس، اعتبرت الشركة أن القيمة السياحية للحاجز الذي ترتبط به 64 ألف فرصة عمل، تصل إلى 29 مليار دولار. أما القيمة «غير المباشرة» للحاجز فتصل إلى 24 مليار دولار أسترالي.

وتظهر الدراسة أن الحاجز المرجاني الكبير يساهم أكثر من أي موقع آخر في صورة أستراليا على الصعيد الدولي، على ما أوضح ستيف سارجنت مدير مؤسسة الحاجز الكبير.

وقال سارجنت «القيمة المقدرة للحاجز المرجاني توازي 12 مرة قيمة أوبرا سيدني. ويظهر التقرير أن الحاجز المرجاني الكبير مهم جدا كنظام بيئي وكمورد اقتصادي أو كنز عالمي لكي يختفي».

ولغرض هذه الدراسة استجوب 1500 شخص من 10 دول مختلفة حول العوامل التي تساهم في قيمة هذا الموقع سواء على صعيد القيمة السياحية أو أهميته بالنسبة للتنوع الحيوي العالمي أو صورة أستراليا. وأكد جون أوماهوني مدير «ديلويت أكسيس»: «من الواضح أن الحاجز المرجاني الكبير لا يقدر بثمن. إلا أننا درسناه كأحد الأصول التي لها قيمة رائعة على أصعدة عدة منها التنوع الحيوي وفرص العمل والصورة التي يعكسها إلى الزوار الأجانب».

والحاجز المرجاني مهدد أيضا بتكاثر نجمات البحر الملتهمة للمرجان فضلا عن تعرضه لظاهرتي أبيضاض متتاليتين يعزوهما الخبراء إلى الاحترار المناخي.

جانب من حاجز أستراليا المرجاني

النفط يرتفع رغم نمو المعروض الأميركي

لندن ـ رويترز: ارتفعت أسعار النفط للجلسة الثالثة على التوالي خلال تداولات أمس مع استفادة المضاربين من هبوطه الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى في 7 أشهر لكن الزيادة المستمرة في الإمدادات الأميركية وعدم ظهور دلائل تذكر على انخفاض المخزونات العالمية كبح مكاسب الخام.

وزاد المستثمرون في العقود الآجلة وعقود الخيارات للخام الأميركي مراهناتهم على عدم تسجيل الأسعار المزيد من الارتفاع مع زيادة عدد منصات الحفر النفطية العاملة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى في أكثر من 3 سنوات.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 48 سنتا إلى 46,02 دولارا للبرميل. ولا يزال السعر متجها لتكبد خسارة تقارب 20٪ في النصف الأول من العام الحالي بعد بلوغه أدنى مستوى له منذ نوفمبر عند 44,35 دولارا للبرميل في 21 يونيو. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 47 سنتا 43,48 دولارا للبرميل.